المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية | المجلد6 / العـــدد: 2(أوت2021)، ص47-69.

عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية

Barriers to political participation of Arab women

د.شوقي سمير*
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 02(الجزائر)
samir.chougui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/22 تاريخ القبول: 2021/07/25.تاريخ النشر: 30./08/2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية، وهي عوائق مشتركة بين الدول العربية بالرغم من وجود بعض التفاوت في درجة تأثيرها بالنسبة لكل بلد. كما تهدف الدراسة لتقديم بعض المقترحات لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية، خاصة المقترحات ذات الطابع التشريعي

وقد توصل البحث إلى أنّ الدول العربية بذلت العديد من الجهود التشريعية والمؤسسية الرسمية وغير الرسمية، لتطوير المشاركة السياسية للمرأة، غير أنّ النتائج المحققة لم تكن بقدر الأهداف المتوقعة، رغم ذلك مازالت المساعي مستمرة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية، باتخاذ تدابير وإجراءات متنوعة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، المرأة العربية، الإصلاح السياسي، الحصة النسائية، الانتخابات.

Abstract:

This study aims to examine the barriers to the political participation of Arab women, which are common among Arab countries, although there is some disparity in the degree of their impact on each country. The study also aims to present some proposals to activate the political participation of Arab women, especially proposals of a legislative nature

The research concluded that Arab states have made many formal and informal legislative and institutional efforts to develop women's political participation, but the results achieved have not been as much as expected, yet efforts are continuing to activate the political participation of Arab women, with various measures and actions.

Keywords: *Political participation, Arab women, political reform, women's quota, elections*

*المؤلف المرسل: د.شوقي سمير Email: samir.chougui@gmail.com

مقدمة

تعتبر قضية المشاركة السياسية،[1]من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة، لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة فالعمل السياسي ليس مجرد مشاركة في انتخابات ودخول مجالس نيابية، وإنما في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة مناحي الحياة التي تحدد من خلالها مسيرة التنمية الشاملة، و تعزيز مساهمة المرأة يندرج بطبيعة الحال ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، إضافة إلى الأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني، المؤمنة بضرورة الارتقاء بأدوار ووظائف المرأة، وتوسيع مجال المساهمة في الحياة السياسية بمفهومها العام والشامل[2]. وقد تزايد الاهتمام العالمي بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية، والسلام، منذ المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975[3].

إنّ موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي قد نال من الكتابة والبحث الكثير، مثله مثل الموضوعات الأخرى التي تتعلق بالمرأة وقد نالت المرأة العربية بعد ثوراتها التحررية حقوقا لا بأس بها؛ كحق التعليم وحق العمل، وتهيأ لها مناخ ملائم

بحسب ظروف كل بلد لمشاركتها في الحياة العامة ومنها المجالات السياسية، ورغم ذلك كانت النتيجة ومازالت حتى اليوم ضئيلة،[4] رغم الجهود المضطردة لتطوير مشاركتها السياسية الفاعلة.[5]

وتكمن أهمية الموضوع في معرفة عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية، و معرفة إن كانت هذه الأسباب مشتركة بين الدول العربية،أم أنها تتفاوت في درجة تأثيرها بالنسبة لكل بلد. غير أنّ تشخيص عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية غير كاف لوحده بل ينبغي أيضا تقديم بعض السبل و المقترحات لتفعيل هذه المشاركة.

وبالنظر لأهمية هذا الموضوع يجدر بنا الإجابة عن الإشكالية التالية: **ماهي عوائق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية؟**

ويتفرع عن ذلك الإشكالية الأسئلة التالية: هل عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية متماثلة أم أن هناك خصوصية في هذه العوائق؟ ماهي الحلول والمقترحات التي يمكن من خلالها تفعيل وبعث المشاركة السياسية للمرأة العربية؟

وللاجابة عن الاشكالية نتطرق لما يلي:

أولا– ملاحظات أولية حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية.

ثانيا– العوائق التقليدية للمشاركة السياسية للمرأة العربية.

ثالثا– العوائق المتعلقة بالنظم السياسية والحزبية.

رابعا- آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية.

أولا: ملاحظات أولية حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية.

هناك قيمة رمزية لتمثيل المرأة في المجالس النيابية فهي تعتبر صيانة وتعزيزاً لكرامة المرأة، فلا يكفي أن تحقق السياسات العامة، وأن تعبر القوانين عن رغبات النساء وتطلعاتهن أو مصالحهن إذا كان هذا التعبير مقبولاً وإنما من الضروري أن يبدو عمل هذه المجالس نتيجة لمشاركة المرأة أو لوجودها داخلها، فلا يتفق مع كرامة المرأة أن ينوب عنها آخرون في التعبير عن رغباتها والسعي إلى تحقيقها[6].

لقد أصبح من المسلم به، أن دور المرأة ومشاركتها في تحقيق التنمية الإنسانية يمكنها من حقوقها، ويعتبر من أهم أهداف الألفية للتنمية- الهدف الثالث -[7] فمؤشرات مساهمة المرأة في المناصب العليا والسياسية تعتبر من مؤشرات التنمية الإنسانية لقياس تمكين المرأة، وفي شتى أنحاء العالم تمثيل النساء تشهد نقصا شديدا حيث يمثلن 14% فقط من أعضاء البرلمانات الوطنية ولا توجد فروق كبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأداء بلدان الشمال الأوروبي جيد بوجه خاص، بينما في الأرجنتين وموزانبيق وجنوب أفريقيا تشكل النساء حوالي 30% من أعضاء البرلمان أي أحسن من فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتجاوز 20 % وفي الوقت ذاته لا يوجد تمثيل للإناث في عدد من الدول العربية على الرغم من النص على الحقوق السياسية للمرأة في دساتيرها، مما أدى ببعض منها في السنوات الأخيرة إلى تطبيق نظام الحصة لتحسين مراتبها عالميا على مقياس التمكين الجنساني.[8]

ويلاحظ تشابه أوضاع المرأة في جميع الدول العربية، مع وجود تباينات طفيفة بين دولة وأخرى، مما يجعل دراستها مجملة ممكنة، بل مفيدة، مع التركيز على المكاسب التي حصلت عليها المرأة في بعض الدول، وأسباب ذلك، تمهيدا للاستفادة من تلك التجارب وتعميمها على الدول العربية الأخرى.[9]

بالنسبة لواقع المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية يمكننا التمييز بين مرحلتين، المرحلة الأولى، وهي الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال والتي استثمرتها الحركات النسائية العربية للمطالبة بحقوقهن، ومثال ذلك: الحركة التي نظمتها مجموعة من النساء للمطالبة بحقوقهن السياسية في 12 مارس 1954ورفعت للسلطات المصرية مذكرة تدعوا لتمثيل المرأة في الجمعيات التأسيسية وإلى مشاركتها في وضع دستور الدولة المصرية، وإثره تحصلن على حقهن في الترشيح والانتخاب سنة1956. وهو ما حصل في السودان أيضا حيث تحصلت النساء السودانيات على حقوقهن السياسية سنة 1964 وبدأن بدخول البرلمان منذ سنة1965، ولا يختلف الأمر في تونس فبعد حرمان

النساء من حقهن في التصويت بعد الاستقلال عند انتخاب أعضاء المجلس القومي التأسيسي بمقتضى الأمر المؤرخ في 6 جانفي 1956 والذي خصص صفة الناخب إلي التونسيين الذكور، وهو ما نددت بها النساء التونسيات واعتبرنه غير ديمقراطي ومقيد لحق الاقتراع العام الذي أرسته السلطة الجديدة ومهمشا للنساء رغم دورهن في حركة التحرير الوطنية، واعتبارا من سنة 1957 وبمناسبة تنظيمها لأول انتخابات بلدية بعد الاستقلال تلافت السلطة السياسية هذا التمييز ضد النساء. ويلاحظ على المرحلة الأولى التوجه نحو الاعتراف للنساء العربيات بالحقوق السياسية والمشاركة في البرلمانات، في حين أنه في المرحلة الثانية تم تدعيم هذه المشاركة تدريجيا في العضوية النيابية في البداية عن طريق التعيين ثم عن طريق الانتخاب في بعض الدول مثل عمان في إطار مجلس الشورى العماني أو باكتساب حق الانتخاب والترشيح وخوض الانتخابات البلدية في قطر أو المشاركة في المراقبة في مجلس الشورى السعودي. [10]

ورغم أن المرأة العربية نالت حقوقها السياسية في أغلب الدول العربية، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب؛ إذ لم تكن مشاركة فاعلة وواعية وناتجة عن حرية حقيقية وممارسة ديمقراطية بقدر ما كانت إشراكا للمرأة عن طريق التعبئة والآيديولوجيا، ويرى البعض المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي قامت في الغالب على أساس تعبوي(التعبئة السياسية)، ومفهوم التعبئة السياسية يقوم على حشد الأفراد وتجميعهم دون أن يكون لهم حرية الاختيار [11].

إن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، بل يعتبر كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة؛ فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً، وإدخال منظورها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع[12]. لذلك سنعدد بعضاً من إيجابيات وجود تمثيل نسائي في البرلمان أو وصول المرأة لأماكن صنع القرار[13]:

- تمكين النساء من التعبير عن قضاياهن وطرح مشكلاتهن ومراجعة التشريعات كافة بما يساعد في تأمين العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

- الإسهام في إزالة النظرة التقليدية عن المرأة في الذهنية الاجتماعية وخلق حالة من الاعتياد والتقبل لمشاركة المرأة في مختلف الميادين وأهليتها لمثل هذه المشاركة.

- إعطاء صورة مشرقة عن ثقافتنا الأصيلة والتي ساوت بين الرجال والنساء في ظل التهم الموجهة لها بالتمييز ضد المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل.

- إعطاء الفرصة للكفاءات النسائية المؤهلة في أن تمارس دورها والاستفادة بما لديها من خبرات في معالجة القضايا الاجتماعية.

ثانيا: العوائق التقليدية للمشاركة للمرأة العربية.

تخلص العديد من الدراسات بأن ضعف تمثيل المرأة في المجالس التشريعية المنتخبة أصبحت ظاهرة عالمية، ويعزي الباحثون الاجتماعيون تدني هذه النسبة إلى أسباب تاريخية وأخرى علمية تتمثل الأولى؛ في أن معظم الحقب التاريخية للمجتمعات البشرية قد شهدت استبعاداً للنساء عن النشاط السياسي، وعززت هذه النتيجة الاعتقاد لفترات طويلة بعدم ملاءمتهن لهذه المهمة، مما أدى إلى عرقلة سعي النساء إلى احتلال مواقعهن في البرلمان وسواه من المؤسسات السياسية.أما الأسباب العلمية : فمؤداها أن العمل البرلماني خاصة والسياسي عامة يعيق وظيفة المرأة الاجتماعية والتربوية، كما أن التنافس على المكانة والقيادة هو أعلى لدى الرجل منه عند المرأة. [14].

يفضل العديد من الباحثين الإشارة إلى معوقات التمكين السياسي للمرأة العربية بتصنيفها إلى اقتصادية واجتماعية وسياسية، وثقافية وحتى ذاتية، وهي معوقات نمطية لا يخلوا منها مجتمع[15]، طبعا حين نتحدث عن أوضاع المرأة العربية علينا أن نأخذ بعين الاعتبار وجود تفاوت بين المجتمعات العربية في درجة تحرير المرأة والتطوير في عملية مشاركتها وإدماجها، فالتجارب السياسية للدول ودور النخب الفكرية وتراكم عمليات الإصلاح ودرجة الانفتاح على الآخر كلها عوامل تؤثر في مستوى تطور وضعية المرأة هذا بشكل عام.[16].

1-عوائق اقتصادية ومالية

تؤثر التحولات الاقتصادية في المجتمع لاسيما على المرأة وبدرجة أكبر من الرجل، فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع باستقلالية اقتصادية لذا فالفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أكبر العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام.[17]و من أبرز العوائق الاقتصادية للمرأة العربية التي حالت وتحول دون مشاركتها السياسية الفاعلة نذكر الأسباب التالية:

– غياب الذمة المالية المستقلة للمرأة، وانحصار المرأة العاملة في قطاعات أقل إنتاجية، فالمرأة لا تملك قرارها الاقتصادي، وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسي وخوض غمار الحياة العامة[18].

- ضعف الدعم المالي المقدم للمرشحات من الأحزاب، لاسيما أحزاب المعارضة ،وعدم توافر المال الكافي التي تتطلبها عملية الترشح والفوز في الانتخابات، لاسيما في ظل الإمكانيات المالية الكبيرة التي تتطلبها العمليات الانتخابية[19].

وفي حين يُعد افتقار المرأة للقوة المالية التي يتطلبها ولوج المعترك السياسي،[20] عائقا في عملية المشاركة في الحياة السياسية العامة، نجد أن امتلاكها للمال ليس كافيا وحده، وفي ظل غياب عوامل أخرى . بأن يكون دافعا لها للمشاركة السياسية إذا كانت التقاليد الاجتماعية السلبية تناقض هذا الطموح[21].

2- التقاليد الاجتماعية الموروثة

تقف التقاليد الاجتماعية في رأس الأسباب والعوامل التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة العربية في الحياة السياسية،[22] وتتمثل الصعوبات المجتمعية في الأتي[23] :

- استمرار النظرة القاصرة للمرأة وحقوقها وأهمية دورها السياسي بسبب الموروث الثقافي ويشمل تأثير ذلك الكثير من القيادات الحزبية أو المسئولين في الجهات الحكومية

- تعرض بعض المرشحات للاستهداف الشخصي، بغرض إثنائهن عن الترشح أو إثناء الناخبين من التصويت لصالحهن.

- عدم وقوف الناخبات النساء إلى جانب المرأة والتصويت لصالحها بسبب انتشار الثقافة السياسية الذكورية التي تربط قيم الانجاز في المجال السياسي بالرجل .

- صعوبة الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم خاصة الرجال بسبب طبيعة العادات والتقاليد المجتمعية واقتصار الدعاية الانتخابية للمرشحات في الغالب على بعض ألأشكال التقليدية.

إنّ الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما زال هذا الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد ودؤب لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه المعتقدات والمورثات.[24]

- الصورة النمطية التي احتجزت فيها المرأة كمواطن منقوص المؤهلات، تتوقف حدود نشاطه عند المحيط الأسري و تقتصر تدخلاته على بعضال قضايا الاجتماعية دون غيرها من القضايا السياسية و الاقتصادية. [25]

3- العوامل الشخصية للمرأة:

المعوقات الشخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والإمكانات القيادية ليست فقط التطوعية، وإنما الرسمية لأنه على الرغم من ما إتاحته القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص[26]. وتتمثل أبرز هذه الصعوبات الذاتية للمرأة في الآتي[27] :

- ضعف ثقة المرأة ذاتها بنفسها وقدرتها على ممارسة العمل السياسي ومنافسة الرجل في هذا المجال.

- ضعف وعي المرأة بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية وتواجدها في مراكز صناعة القرار والمؤسسات السياسية، و أيضا بمساعدتها ودعمها للمرأة للفوز في الانتخابات لتمثيلها في المجالس النيابية والمحلية أو غيرها من المجالس المنتخبة.

4-صعوبات تتعلق بالتدريب التأهل :

اغلب النساء المترشحات للانتخابات لا تملكن الخبرة الكافية، وقد يعود ترشيح بعض النساء من خلال الأحزاب إلى نظام "الكوتة"[28]، ومن أهم الصعوبات التي تتعلق بالتدريب التأهل:[29]

- عدم حصول من يترشحن من النساء في الانتخابات على التدريب الكافي عن الكيفية التي تمكنهن من وضع الخطط الانتخابية أو منهجية العمل في الحملات الانتخابية وتنفيذها.

- ضعف أو عدم الاستعداد القبلي للكثير ممن يرشحن أنفسهن في الانتخابات.

- عدم التدرج في ممارسة أنشطة أو عمل سياسي كالترشح في مناصب في مستويات أدنا، الأمر الذي يمكن معه اكتساب الخبرة الأزمة تستفيد منها عند خوضها تجربة الترشح في الانتخابات.

- عدم وجود هيئات أو منظمات متخصصة، تعنى بتدريب وتأهيل المرشحين/المرشحات للانتخابات وتقديم الاستشارات التي تمكنهم من إدارة الحملات الانتخابية وتساعدهم في الحصول على تأييد الناخبين وكسب أصواتهم الانتخابية.

وقد اظهر تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة من لجنة وضع المرأة بتاريخ 2005 انه في حين تشهد مشاركة المرأة في البرلمانات أعلى معدل لها على الإطلاق بنسبة (16،3%) كمتوسط في كل البرلمانات فإن ذلك لا يمثل سوى زيادة طفيفة منذ عام 1975 عندما كان معدل المشاركة يبلغ (10،9%). وعلى الرغم من انه يبقى تمثيل

المرأة في البرلمانات منخفضا لا سيما في البلدان العربية (متوسط مشاركة المرأة في برلمانات المنطقة يبلغ 8،2%) فإن مشاركتها في السنوات الثماني الماضية قد تضاعفت وساعدها في ذلك إلى حد كبير تحديد حصص لها (كوتا) في بلدان مثل جيبوتي والأردن والعراق والمغرب وتونس[30].

رغم كل المجهودات تبقى المشاركة السياسية للنساء العربيات محدودة إذ لا تتجاوز المعدل العام لحضور النساء العربيات في البرلمانات العربية 5.7% وهي أقل نسبة لتمثيل النساء في البرلمانات في العالم، حيث يبلغ المعدل العام للتمثيل النسائي داخل البرلمانات العربية حوالي 15% في ديسمبر 2002، وفي دول أوروبا الشمالية يبلغ 39.7% وفي أمريكا 16.5% وفي أوروبا الغربية 15.5% وفي آسيا15.2% وفي إفريقيا 13.6% ، وحتى في الدول العربية اختلفت النسب، فهناك من الدول من فاقت فيها نسبة حضور النساء في برلماناتها 10% على غرار تونس المغرب وسوريا منذ سبتمبر 2002، في حين أنها تنخفض لـ 2% في لبنان وفي مصر و1.3% في الأردن و 0.7% اليمن' وعلى مستوى السلطة التنفيذية ، ففي كل الدول العربية ومهما كان النظام ملكيا أو جمهوريا فلا نجد نساء يتحملن صفة رئيس الدولة أو وزير أول، ونجد النساء على مستوى الوزارات وتتراوح أعلى نسب لحضور النساء على رأس الوزارات ما بين 7.5% في سوريا و 6.3% في مصر و 3.2% في تونس، وكلهن يتحملن مسؤوليات في وزارات ذات مهام اجتماعية مثل الأطفال والمعاقين..الخ وهي امتداد لوظائفهن التقليدية كربات بيت وأمهات. [31]

ثالثا: العوائق المتعلقة بالنظم السياسية والحزبية.

1- عوائق تتعلق بالنظم السياسية.

كلما كان المجتمع يعيش في ظل مناخ من الحرية والمساواة، في ظل نظام سياسي ديمقراطي كلما كانت نسبة مشاركة المرأة وتواجدها في مراكز القرار السياسي أكثر، ذلك أن وقوع المجتمع تحت الاستبداد والديكتاتورية يعني أن المرأة تقع تحت استبداد مضاعف، فهي مستبد بها كفرد في مجتمعها الواقع تحت ظلم استبداد الديكتاتوريات، ومستبد بها مرة ثانية من هذا المجتمع المقهور؛ فهي مقهورة من المقهور ومن القاهر في آن واحد. [32] حيث يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات[33].

وعيه يرى البعض إلى أن قضية المرأة قضية سياسية، ترتبط بالإرادة السياسية، بحيث تكون هذه الإرادة مرآة حقيقية لمدى إيمانها بقضايا المرأة، ولجديتها في التعبير عنها عبر إصدارات التشريعات الخاصة بها والتطبيق الفعلي لها.[34] وتتمثل أهم هذه الصعوبات سياسية في[35]:

- غياب الإرادة السياسية لدى القيادات السياسية وصناع القرار والنخب السياسية في المجتمع بأهمية دور و مشاركة المرأة في الشئون العامة والحياة السياسية.

- مظاهر الفساد السياسي التي تشهدها العمليات الانتخابية، مثل تزوير نتائج الانتخابات لصالح بعض المرشحين أو الأحزاب، وتقديم الرشاوى الانتخابية العينة أو المادية للناخبين.

- ضعف أداء المجالس المحلية والنيابية، وقيامها بمهامها الدستورية، الأمر الذي ينعكس بدورة بصورة سلبية على صورة هذا المؤسسات ودورها لدى المواطنين والناخبين واختيارهم للمرشحين أو التصويت لصالحهم.

- ضعف تنظيمات المجتمع المدني، لاسيما تلك التنظيمات المعنية بقضايا المرأة عموما ،وبمشاركتها في الحياة السياسية.

حيث يفترض من الناحية النظرية أن الترسانة القانونية الناظمة لشؤون المرأة كفلت للمرأة مركزا متطورا و قويا بخصوص مساهمتها في الحياة العامة، لكن ميدانيا يظهر جليا أن هذا الافتراض منقوص، حيث لاتزال معاناة المرأة من التمييز سيدة الموقف و لازال صراعها من أجل إثبات حقها كشريك مشروع في بناء المسار التنموي للبلد متواصل و كثيرة هي الدلائل على هذه المفارقة و التي تعزى بالدرجة الأولى إلى موقف المنظومة المجتمعية برمتها من مسألة المشاركة السياسية للمرأة و من الاعتراف بحقها كشريك مشروع في بناء المجتمع و تنميته بشكل متوازن ، وهو الموقف الذي انبنى على محددات تتعلق في مجملها بمدى إيمان صناع القرار و إرادتهم في تكريس حقوق المرأة بإدماجها في المواقع القيادية .[36]

2- المعيقات الحزبية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

تعد الأحزاب من أهم صور الديمقراطية التشاركية،[37] مع ذلك تعاني العديد من النساء من ضعف تأثيرها داخل الأحزاب، فالمرأة وإن كانت تشارك في الأحزاب السياسية إلا أنها تعاني من ضعف فعاليتها على المستوى التنظيمي. ومن الصعوبات التي تتعلق بالأحزاب والتنظيمات السياسية[38]:

- عدم وجود رغبة حقيقية لدى الكثير من أعضاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والقيادات الحزبية في ترشيح المرأة ودعم فوزها في الانتخابات.
- تعرض المرشحات للمضايقات من بعض الحزبين المتطلعين للترشح في الانتخابات.
- عدم قيام الحزب /الأحزاب بدورها في عملية الدعاية الانتخابية لصالح المرشحة، وتذليل الصعوبات التي تعترضها.
- تخاذل الأحزاب السياسية وعدم وقوفها إلى جانب المرأة ودعمها للمشاركة في الانتخابات من خلال ترشيحها أو العمل على دعم فوزها في الانتخابات- لاسيما الحزب الحاكم- أو عدم تأييد بعضها ومعارضتها للترشح المرأة للمناصب العامة.
- تقديم وتغليب الأحزاب السياسية للمصالح الحزبية الضيقة المتمثلة بكسب المقاعد الانتخابية وعدم تقديم بعض التنازلات التي يمكن من شأنها أن تعمل على تشجيع النساء على المشاركة والفوز في الانتخابات.

إنّ ضعف الانتماء النسوي للأحزاب يعود سبب الرئيسي لعدم إيمان واقتناع الأحزاب بجدوى المرأة داخلها و تحجيم دورها وحصره في النطاق الصوري المتواضع، حيث عادة ما تحتل النساء المراتب الدنيا من القوائم الحزبية، فالمناصب القيادية عامة تكاد تكون قصرا على الرجال دون النساء.[39]

إنّ معيقات المشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية المعاصرة، تمثل بنية كلية تتكامل فيها تلك الجوانب لأداء وظيفة الإقصاء السياسي للمرأة، وامتداده ما لم تتدخل الإرادة الإنسانية لتغييره واستبداله بواقع جديد يتضمن إتاحة لدور النساء في السياسة، شراكة في المواطنة، ومشاركة في المسؤولية قراراً وإدارة.[40]

رابعا:آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية.

إنّ تفعيل المشاركة السياسية للمرأة لصالح تمثيلها في مؤسسات وسلطات الدولة، تتراخى عنه السلطات وصانعو القرار، كما تغيب الرؤية المنهجية في حل مشكلات المشاركة السياسية للمرأة، ومشاكل التنمية السياسية والاقتصادية بشكل عام، وتصبح الحلول في غالبها نوع من الدعاية والتلميع المؤقت الذي سرعان ما تزول آثاره[41].

إن الأحداث الإنسانية تسير في التاريخ طبقاً لسببية مرحلية إنما تغييرها ممكن من خلال التدخل الإنساني، وفي هذا المقام يؤكد مالك ابن نبي على أن معرفتنا بأسباب الانحطاط هي المعيار الأساس لتعديل المسار والتوجه نحو غايات التحضر، ويرتب ابن نبي عملية التغيير الاجتماعي انطلاقاً من عملية التغير النفسي التي تنطلق من ذات الإنسان، وهو يؤسس نظرته هذه على مدلول الآية 11 من سورة الرعد "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما

بأنفسهم"، ولعلي هنا لا أتجاوز ما يريده ابن نبي من قوله هذا، إذا قلتُ إن التغيير النفسي عملية ذهنية تستهدف المستقبل من خلال التغيير الثقافي الشامل في المعارف والعلوم، وفي المواقف والسلوك[42].

1- التشريع كضمانة لمشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية

قد يكون القانون أولى أدوات معالجة معيقات مشاركة المرأة ، وإن كان هناك شك في مدى قدرة القانون على تغير واقع إجتماعي، إلا أن القانون يستطيع أن يفرض بعض الآليات التي تساعد في توسيع مشاركة المرأة، وأولى تلك الآليات قد تفرض عن طريق مشروع قانون الأحزاب، او عن طريق فرض نسبة معينة من الهيئات التأسيسية للأحزاب السياسية والهيئات القيادية للأحزاب القائمة تخصص للنساء، وبهذا تستطيع النساء التقدم إلى واجهة العمل السياسي، وتصبح الخيارات أمامها مفتوحة للوصول إلى الوظائف العليا في الدولة[43]. فالعديد من القوانين تضع نصوصاً عامة تكريسا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع الواحد بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الإنتماء السياسي، ومع ذلك تبقى معظم تلك النصوص مجرد شعارات غير قابلة للتطبيق من الناحية العملية، ولا بد من البحث عن آليات عملية تضع النص موضع التنفيذ[44].

ويمكن أيضا التنصيص على التدابير التمييزية الاستثنائية، مثل قاعدة الكوتا، لتأكيد تواجد المرأة في الهياكل التمثيلية[45].

2- تطبيق وتفعيل نظام نظام الحصص(الكوتا):

هذا النظام يمثل واحدة من الآليات الجادة للنساء لتخطي الحواجز والعقبات التي تعوق تمثيلهن في الحياة السياسية بشكل متكافئ مع الرجل، ويستهدف تهيئة المرأة وإعدادها للعمل السياسي إلى أن تستطيع المرأة إثبات ذاتها وقدراتها ووصولها إلى مواقع صنع القرار، إذاً (الكوتا) أو الحصة هي آلية لمواجهة تهميش المرأة في جميع القوانين وفي مواقع صنع القرار وفي منظمات المجتمع المدني[46].

تميل نظم التمثيل النسبي إلى الإسهام في رفع مستويات تمثيل المرأة، وانتخاب أعداد أكبر من النساء، وتحفيز الأحزاب السياسية على ترشيح المزيد من النساء في قوائمها الانتخابية، لتنتج توازنا بين الجنسين، يزيد من حظوظ هذه الأحزاب للفوز بعدد أكبر من المقاعد التمثيلية. فحسب الإحصاءات العالمية لسنة 2004 حول النظم الانتخابية التي تتلاءم مع الكوتا النسائية، هنالك: [47]

- 17 بلدا يستخدم الكوتا يعتمد إحدى نظم التعددية/ الأغلبية.
- 15 بلدا يستخدم الكوتا، يعتمد إحدى نظم الانتخابات المختلطة.

– و 54 بلدا يستخدم الكوتا، يعتمد النظم النسبية.

تحولت الكوتا Quota إلى استراتيجية لدى العديد من الدول والأحزاب، فحسب معطيات سنة 2004 هنالك:

– 15 دولة عبر العالم تفرض نظام الكوتا النسائية بنص الدستور.

– 32 دولة تفرض نظام كوتا نسائية من خلال قوانين الانتخابات.

– 125 حزبا سياسيا في 61 دولة، اعتمدت كوتا طوعية خاصة بها.

ويتم دعم أنظمة (الكوتا) على مستويين : – المستوى الأول: يتضمن عوامل ذات أهمية كبيرة انطلاقاً من كونها تشكل مجمل الأسس والمقومات للسياق المجتمعي وللكيان السياسي الرسمي التي ترتبط بها قضايا المرأة سلباً وإيجاباً وهي[48]:

- تغيرات بنائية وهيكلية في مؤسسات الدولة تهدف إلى توسيع حجم مشاركة المرأة.
- تطوير التشريعات والقوانين بهدف إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- دعم تعدد الأطر المؤسسية الخاصة بالمرأة وزيادة الدعم المادي لها، تعبيراً عملياً لالتزام الدولة سياسياً بمناصرة المرأة.
- دعم التحول الديمقراطي وتوسيع فضاء الحريات العامة بهدف إيجاد مناخ ملائم لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

– المستوى الثاني: يتضمن اعتماد آليتين مهمتين لهما القدرة على تعظيم قدرات المرأة وهما[49]:

- البناء الذاتي للمرأة من حيث التعليم والتثقيف والتدريب واكتساب المهارات والمعارف.
- التمكين من خلال المشاركة في مختلف المجالات (رسميا وأهليا).

ففي الجزائر على سبيل المثال ألزم التعديل الأخير لدستور 1996 في نوفمبر 2008 الدولة الجزائرية بضرورة العمل على توسيع المشاركة السياسية للمرأة من خلال " الكوتا" أو " المحاصصة" ثم، صدر قانون عضوي جديد رقم 03/12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 يتعلق بتحديد توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، يجبر الأحزاب على ضمان هذه النسبة في مختلف القوائم الانتخابية حسب عدد المقاعد المتنافس عليها. أما البلديات الموجودة بمقرات الدوائر، والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20.000 نسمة فنسبة تمثيل النساء 30% في المجالس الشعبية البلدية. وهذا لدعم حظوظ المرأة وتمكينها من لعب أدوارها كشريك فعال لترقية الديمقراطية ودولة الحق والقانون، كما نصت المادة 07 من قانون عضوي 03/12 على إمكانية استفادة أحزاب

سياسية من مساعدة مالية خاصة من الدولة بحسب المرشحات المنتخبات في المجالس المنتخبة[50]. على أساس التمييز الإيجابي ،حيث تنص المادة الخامسة منه على معاقبة القوائم التي لا تحترم النسب المنصوص في هذا القانون بالرفض. [51] كما أثرت الكوطة ايجابيا على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، حيث وصل التمثيل النسوي الى33% من عدد مقاعد البرلمان، و هي أكثر نسبة حصلت عليها المرأة العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية.[52].

لقد ساهم نظاما المحاصصة النسائية في إحداث حركية معينة من حيث تمكين النساء من فرصهن في النشاط السياسي إلا أنه لا يخلوا من بعض المآخذ المسجلة بخصوصه، والتي منها أنّ نظام الحصص يقدم كصيغة منصفة للمرأة ضد التمييز الذي تعاني منه، لكن هل يعتبر معيار الجنس معيارا موضوعيا لتولي المهام والوظائف التقريرية التي يحكمها منطق الجدارة والكفاءة المطلوب إثباتها وليس منطق الجنس، فكان لابد من عدم حصر نظام الكوتا النسائية بالجزائر في نطاق الكم و إثرائه ببنود تضمن المشاركة الكيف الأمثل للمرأة مراعاة لحقها كمواطنة كاملة الحقوق في تمثيل واعي و قوي و قادر على المنافسة و الصمود داخل مجتمع ذكوري بامتياز. [53]

3- تدخل الأحزاب لصالح المشاركة السياسية للمرأة العربية.

للأحزاب دور أساسي في العمليات الانتخابية، فهي تعد بمثابة البوابات الموصلة للمجالس التشريعية، ويؤثر خطابها وبرنامجها كثيراً في اختيار الناخبين، لذلك فعليها مسؤولية كبيرة عند تحديد قوائم المرشحين وعليها دعم النساء بجدية وقناعة. وتبين دراسات المقارنة في مجال تبني الأحزاب لـ(الكوتا) النسائية، زيادة عدد النساء بشكل ملحوظ في أغلبها، فمن بين 76 حزباً من أحزاب دول الاتحاد الأوروبي طبق نسبة 46% من الأحزاب أنظمة (الكوتا) ، وأوقف بعضها الآخر العمل بالحصص لبلوغها الأهداف المرجوة. ويرجع الباحثون الفضل في تطور المشاركة السياسية للمرأة في بريطانيا لسياسة الأحزاب التقدمية وتبنيها المفهوم والتطبيق بشكل واع. وكذلك الحال في أمريكا اللاتينية حيث طبقت العديد من الأحزاب السياسية نسباً لـ(الكوتا) النسائية تتراوح بين 40% في كوستاريكا و20% في الإكوادور وبيرو وبنما وفنزويلا وبوليفيا. ففي الإكوادور قفزت نسبة النساء في البرلمان من 4% إلى 17.4% بعد التطبيق، ومن 14% إلى 17.4% في المكسيك، ومن 12% إلى 16.1% في جمهورية الدومينيكان[54].

4- دور الإعلام و منظمات المجتمع المدني.

للإعلام دوره في النهوض بالمرأة، حيث يؤثر في خدمة قضاياها بشكل كبيرة جداً،[55] حيث يسهم الإعلام المحلي والدولي في تكريس النظرة التقليدية للمرأة كونها مجرد جسد فإن الإعلام المحلي إزاء هذا العجز في مواجهة هذه الظواهر ينبغي حتى من باب الرأي والرأي الآخر أن تكون صورة المرأة المثقفة الشريك الهام في التنمية حاضرة[56].

كما تساهم منظمات المجتمع المدني في خدمة قضايا المرأة من خلال إعداد ونشر الدراسات حول أثر العنف على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإيصالها للأطراف المعنية،[57]و الضغط على الحكومة من أجل إعادة النظر في السياسات والتشريعات الخاصة بحماية المرأة من كافة أشكال العنف الذي تتعرض لهو أيضا إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة العراقية اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً[58].

على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على إيصال مفهوم المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي للجمهور الواسع من النساء من خلال توعيتهن وفي هذا الإطار يقع على عاتقها التعاون مع الحكومة والأحزاب في تمكين المرأة سياسيا ورفع درجة مشاركتها وذلك من خلال: [59]

- عمل مؤسسات المجتمع المدني على تنظيم مؤتمرات وندوات من شأنها العمل على توعية النساء بحقوقهن السياسية كناخبات لهن الحق في اختيار من يمثلهن، بالإضافة لتوعيتهن بالإجراءات التي من خلالها يمكنهن استخراج بطاقات الناخب.
- عمل مؤسسات المجتمع المدني بتوعية النساء بحقوقهن القانونية أيضا فقد أثبت الواقع العملي أن أحد أهم عوائق المشاركة السياسية للمرأة ترجع لعدم معرفتهن بحقوقهن المكرسة في القوانين لاسيما قانون الانتخابات.
- المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة و المسموعة وكافة أشكال الاتصال.
- على مؤسسات المجتمعات المدني بناء كوادر نسوية وإعدادها وتدريبها حتى لا يستأثر الرجال باتخاذ القرارات.
- تنمية المهارات القيادية لدى المرأة.
- تفعيل المشاركة السياسية باتخاذ التدابير الاستثنائية حسبما جاء في الفصل 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز المسلط على المرأة والذي أقر أنه: لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف

التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وتمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يستتبع على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة...الخ.

حيث تقتضي مسألة دعم المشاركة السياسية للمرأة ، معالجة موضوعية لكافة الموانع التي تعوق حصولها على تمثيل عادل ونزيه، تضمنه نظم انتخابية صارمة، تتبعه فرص تكوين سياسي مستمر يزيد وعي النساء بحقوقهن وواجباتهن، وما بإمكان المرأة القيام به لدعم حظوظها في الحصول على تمثيل منصف لها في العملية الانتخابية. كما تقتضي حتمية تكييف وتحيين القوانين لخاصة بحماية المرأة من كل أشكال التمييز، وفقا للمعاهدات والمواثيق الدولية، واعتماد نظام الحصص الذي أثبت نجاعته وتسعى الحركة النسوية للمطالبة باعتماده ، بعدما فشلت كّلّ السبل لدفع الأحزاب السياسية إلى تخصيص حصص نسائية في قوائمها الانتخابية، رغم ما تمتلكه الحكومة من حلول مؤثرة في سياسات الأحزاب، كأسلوب حجب الدعم المادي الانتخابي عن الأحزاب التي لا تحترم حق المرأة في نيل حصص عادلة في القوائم الانتخابية.[60]

خلاصة

إن سعة المجال المكاني والزماني لقضية البحث، تجعل من العمومية في تناوله مقبولاً للإحاطة النسبية بقضية البحث وموضوعه، بحيث يمكن تقبل الإهمال النظري للتفاوت الموجود بين المجتمعات المسلمة في جانب المشاركة السياسية للمرأة، باعتبار أن أسس الإعاقة تعم تلك المجتمعات بما يجعل التفاوت واقعاً لا يغير في جوهر تلك الأسس العامة، في إقصاء المرأة عن المشاركة السياسية سواءا كانت معيقات التمييز الجنسي والتي ترتكز على امتيازات الذكورة. أو معيقات المشاركة المرتبطة بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذاتية[61].

أولا: النتائج:

– تعدد عوائق المشاركة السياسية للمرأة العربية عوائق اقتصادية و اجتماعية أو ذاتية، إضافة للأسباب السياسية الخاصة بالدول و الأحزاب،

– الدول العربية بذلت العديد من الجهود التشريعية ، لتطوير المشاركة السياسية للمرأة،

–يؤدي تطبيق نظام الكوتا إلى إلغاء إلى إزالة الحواجز التي تمنع المرأة من الحصول على حقها في التمثيل، ويسمح لها بالمشاركة السياسية الفعلية.

– رغم كل الجهود المبذولة يلاحظ ضعف النتائج المحققة في مجال المشاركة السياسية للمرأة العربية ،

-نظام الكوتا لا يناسب فقط المرأة، بل حتى الدول التي تشهد تنوعا مجتمعيا طائفيا أو عرقيا، وبإمكانها أن تنظم محاصصة توافقية على أساسها، حيث يكون التمثيل توافقيا عادلا على أساسا التوازنات المجتمعية القائمة.

ثانيا: الاقتراحات:

وبعد أن قمنا بتشخيص معيقات المشاركة السياسية للمرأة العربية **يكون الإصلاح** على عدة مستويات أهمها:

- يتعين العمل لدعم المشاركة السياسية للمرأة على مستويات منها: المستوى القانوني وهنا غالبية التشريعات نصت صراحة على تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية.
- الإصلاح التشريعي كضمانة لمشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية.
- تطبيق وتفعيل نظام نظام الحصص النسوية(الكوتا).
- قيام الإعلام و منظمات المجتمع المدني بدوره في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية .
- تدخل الأحزاب لصالح المشاركة السياسية للمرأة العربية.

-الهوامش-

[1]-إن غياب المشاركة السياسية في أي دولة هو مؤشر لانخفاض مستويات التنمية، كما أن الانتخابات التي لا تشهد مشاركة سياسية قوية تؤدي لنشأة سلطة غير معبرة عن الرأي العام. صخر المحمّد،" أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية " الجزائر نموذجا"، حلقة بحث، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق،2010-2011، ص02.

[2]- محمد أحمد المقداد "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م)"، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد01،الاردن، لعام 2006،ص298.

[3]- ثائر رحيم كاظم،"معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد24، العدد2، 2006، ص02.

[4]- المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الديمقراطية التي يقوم بها المواطنون في أي مجتمع والتي تعبر عن اختياراتهم الواعية لممثليهم ويعرفها كل من "سيدني فيربا" و"تورمان ناي" و"جاي أون كيم": بأنها تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية. الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح ،"المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي :قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مجلة علمية دولية محكمة، العدد التاسع، جوان 2016، ص 35-37. وأيضا لقاء ياسين حسن،" المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام "2003""،نشرت بواسطة:المركز الديمقراطى العربى في قسم دراسات المرأة،انظر http://democraticac.de/?p=37298 (تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

[5]– صابر بلول،"التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد 2، كلية العلوم السياسية، السنة 2009، ص 656.

[6]– بلقيس ابواصبع،" تخصيص حصص للنساء(الكوتا) ....المفهوم، التجارب، ولااشكالات"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعةالأولى، يونيو 2005،ص108.

[7]– الهدف الثالث – من أصل ثمانية أهداف: القضاء على الفقر والجوع، ضمان التعليم الابتدائي للجميع، تقليص نسبة وفيات الأمهات والأطفال، مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة، حماية البيئة وكفالة استدامتها، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، تم إعلانها في سبتمبر 2000 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للألفية أين تبنته 189 دولة، والتي لابد من العمل على تحقيقها بحلول2015 سقفي فاكية، "ترقية المرأة السياسية في التشريع الجزائري على ضوء تعديلاته الجديدة"، مداخلة في الملتقى الوطني حول حقوق الإنسان في الجزائر: واقع ومقاربات:، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يوم 12–13 ديسمبر 2012 (غير منشورة)، ص8.

[8]– سقفي فاكية، المرجع السابق، ص8–10.

[9] – د. عادل عامر،" التحديات التي تواجه المرأة في مزاولة نشاطها السياسي" ملف: مصداقية المرأة في العمل السياسيhttp://www.almothaqaf.com/woman-day-3/85149.html (تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

[10] د. بولقواس سناء، "دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية"، مجلة الفقه والقانون، العدد 17، مارس 2014، ص ص261

[11]– الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح ،المرجع السابق ، ص 38.

[12]– محمد أحمد المقداد، المرجع السابق، ص298.

[13]– مسك الجنيد،" آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعةالأولى، يونيو 2005، ص203.

[14]– محمد أحمد المقداد، المرجع السابق، ص299.

[15]– يوسف بن يزة، "التمكين السياسي وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003–2008"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2009–2010،ص ص108–109.

[16]– د. عادل عامر، المرجع السابق.

[17] د. بولقواس سناء، المرجع السابق، ص263.

[18]– الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المرجع السابق، ص 43.

[19]– د. عادل عامر، المرجع السابق.

[20] د. يحياوي هادية، "حق المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر في ظل الاصلاحات الأخيرة"، أعمال المؤتمر الدولي الأول : حقوق الإنسان في ظل التغيرات العربية الراهنة مركز جيل البحث العلمي –بيروت افريل 2013، ص 46.

[21]– الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المرجع السابق، ص 36.

[22]– ولم تكن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف تجاه المرأة كشقيقة للرجل، وحاملة لرسالة الحياة بجانب الرجل، وشريكة في المسؤولية الخاصة والعامة لم تكن لتنتشر حتى تلاقي تقاليد اجتماعية بالغة في التصلب والقوة، تجعل من المبادئ الصريحة، والحقوق الواضحة للمرأة وحريتها في تحمل أعباء الحياة العامة، وواجبها الديني في ذلك، تجعل من كل ذلك مفاهيم اختلطت بالتقاليد الاجتماعية الخاطئة، لتجعل منها دينا وما هي بدين. الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح ،نفس المرجع، ص 41–42.

[23]– د. عادل عامر، المرجع السابق.

[24]– ثائر رحيم كاظم،المرجع السابق، ص07.

[25] د. يحياوي هادية، المرجع السابق، ص ص 44-45.

[26]– ثائر رحيم كاظم، نفس المرجع ،ص08.

[27]– د. عادل عامر، المرجع السابق.

[28]– ايمان عطاري، "المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية"، أيار 2012، ص51 انظر:
www.poplas.org/uploads/member_studies/6663/study/final%20study%202009.doc(تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

[29]– د. عادل عامر، نفس المرجع.

[30]– د. بشرى ألعبيدي "دور المرأة في عملية صنع القرار وتولّي المسؤوليات"، ص5-6 انظر:
www.wavo.org/.../140513115452دور%20المرأة%20في%20عملية...% (تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

[31] د. بولقواس سناء، المرجع السابق، ص ص262.

[32]– الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المرجع السابق، ص 45.

[33]– ثائر رحيم كاظم، المرجع السابق، ص07.

[34]– محمد أحمد المقداد، المرجع السابق، ص324.

[35]– د. عادل عامر، المرجع السابق.

[36] د. يحياوي هادية، المرجع السابق، ص 44-45.

[37]– حريزي زكرياء، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا-"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص26.

[38]– د. عادل عامر، نفس المرجع .

[39] د. يحياوي هادية، المرجع السابق، ص 44-45.

[40]– سميرة النصاري،" معوقات المشاركة السياسية للمرأة في العالم الاسلامي"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعةالأولى، يونيو 2005،ص186-188.

[41]– الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح ، المرجع السابق، ص 36.

[42]– سميرة النصاري، المرجع السابق، ص187.

[43]– ايمان عطاري، المرجع السابق، ص52-53.

[44]– نفس المرجع، ص252-254.

[45]– المشاركة السياسية للمرأة : رؤى وتوصيات، ندوة بعنوان (بعد الكوتة .... ماذا ستقدم المرأة) ،مركز الاتحاد للتنمية وحقوق الإنسان ومركز المليون لحقوق الإنسان،
http://www.anhri.net/egypt/ucdhr/2009/pr0629.shtml(تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

[46]–المفهوم العام لـ(الكوتا)هو تمييز إيجابي مؤقت للمرأة (positive discrimination) لتعزيز مشاركتها السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المنتخبة، ويعطي هذا النظام للمرأة الحق في أن يكون لها نسبة تمثيل في جميع الهياكل المنتخبة تصل إلى

نسبة تتراوح ما بين 30%-40% كحدٍّ أدنى، وذلك من أجل توفير المساعدة المؤسسية للنساء وللمرأة لتعويضها عن التمييز الفعلي الذي تعاني منه لصالح الرجال بلقيس ابواصبع" تخصيص حصص للنساء(الكوتا) ....المفهوم، التجارب، ولااشكالات"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعةالأولى، يونيو 2005،ص106-107.

[47] أ.عصام بن الشيخ تمكين المرأة المغاربية في ظلّ النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، افريل 2011ص 273-274.

[48]– بلقيس ابواصبع، نفس المرجع،ص122-124.

[49]– نفس المرجع، ص122-124.

[50]– تم تطبيق هذه القوانين العضوية الجديدة في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 أين ارتفع عدد النساء إلى 145 امرأة من أصل 462 مقعدا . وبهذه النتيجة المسجلة أصبحت الجزائر تحتل المرتبة 25 عالميا، وتتصدر الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان قبل تونس التي تحتل المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7 % العراق في المرتبة 38 بنسبة 25.5 %، والسودان في المرتبة 41 بنسبة 24.6 % ؛ وتتفوق على نسب تمثيل النساء في برلمانات الدول الأعضاء الدائمين الخمس في مجلس الأمن: روسيا (6ر13%) و الولايات المتحدة (8ر16%) و فرنسا (9ر18%) و الصين (3ر21%) و المملكة المتحدة (3ر22%)، سقفي فاكية، المرجع السابق، ص10-11.

[51] د. يحياوي هادية ، المرجع السابق، ص41

[52]– سميرة النصاري، المرجع السابق ،ص189.

[53] د. يحياوي هادية، المرجع السابق، ص 44-45.

[54]– بلقيس ابواصبع، المرجع السابق، ص111.

[55]– محمد *أحمد المقداد*، المرجع السابق، ص38-329.

[56]– مسك الجنيد، المرجع السابق ،ص206.

[57]– المشاركة السياسية للمرأة : رؤى وتوصيات، المرجع السابق.

[58]– ثائر رحيم كاظم، المرجع السابق ،ص16.

[59] د. بولقواس سناء، المرجع السابق، ص ص264.

[60] أ.عصام بن الشيخ،" تمكين المرأة المغاربية في ظلّ النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود"، دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، افريل ،2011، ص 286.

[61]– سميرة النصاري، المرجع السابق ص191-192.

– قائمة المراجع–

أولا: المقالات.

1-د. بولقواس سناء، "دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية"، مجلة الفقه والقانون، العدد 17، مارس 2014، ص ص261

2-ثائر رحيم كاظم،"معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد24، العدد2 ،2006،ص02.

3-أ.عصام بن الشيخ تمكين المرأة المغاربية في ظلّ النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، افريل 2011ص 273-274.

4-صابر بلول،"التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد 2، كلية العلوم السياسية، السنة 2009، ص 656.

5-صخـر المحمّـد،" أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية " الجزائر نموذجا"، حلقة بحث، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق،2010-2011. ،ص02.

6-الدكتور عبد العليم محمد عبد الكريم صالح ،"المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي :قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مجلة علمية دولية محكمة، العدد التاسع، جوان 2016، ص 35-37.

7-محمد أحمد المقداد "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م)"، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد01،الاردن، لعام 2006،ص298.

8-محمد أحمد المقداد "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م)"، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد01،الاردن، لعام 2006،ص298.

9-د. يحياوي هادية، "حق المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر في ظل الاصلاحات الأخيرة"، أعمال المؤتمر الدولي الأول : حقوق الإنسان في ظل التغيرات العربية الراهنة مركز جيل البحث العلمي -بيروت افريل 2013، ص 46.

ثانيا:مذكرات الماجستير.

1- يوسف بن يزة، التمكين السياسي وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2009-2010.

2-حريزي زكرياء، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا-"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.

ثالثا:الموتمرات:

1-بلقيس ابواصبع" تخصيص حصص للنساء(الكوتا) ....المفهوم، التجارب، ولااشكالات"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النسـاء والسياسـة رؤى دينية - إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشـر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعـةالأولى، يونيو 2005،ص108.

2-سقفي فاكية، "ترقية المرأة السياسية في التشريع الجزائري على ضوء تعديلاته الجديدة"، مداخلة في الملتقى الوطني حول حقوق الإنسان في الجزائر: واقع ومقاربات:، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يوم 12-13 ديسمبر 2012 (غير منشورة)، ص8.

3-سميرة النصاري" معوقات المشاركة السياسية للمرأة في العالم الاسلامي"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعةالأولى، يونيو 2005،ص186-188.

4-مسك الجنيد" آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة"، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث: النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات وحلول، تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر 2004م الناشر: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. الطبعةالأولى، يونيو 2005،ص206.

رابعا:المواقع الالكترونية.

1-ايمان عطاري، "المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية"، أيار 2012، www.poplas.org/uploads/member_studies/6663/study/final%20study%202009.doc(تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

2-د. بشرى ألعبيدي "دور المرأة في عملية صنع القرار وتولّي المسؤوليات"، www.wavo.org/.../140513115452دور%20المرأة%20في%20عملية%...

(تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

3-لقاء ياسين حسن،" المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام "2003"،نشرت بواسطة:المركز الديمقراطي العربي في قسم دراسات المرأة، http://democraticac.de/?p=37298 (تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

4-د. عادل عامر،" التحديات التي تواجه المرأة في مزاولة نشاطها السياسي" ملف: مصداقية المرأة في العمل السياسي http://www.almothaqaf.com/woman-day-3/85149.html (تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)

5-المشاركة السياسية للمرأة : رؤى وتوصيات، ندوة بعنوان (بعد الكوتة .... ماذا ستقدم المرأة) ،مركز الاتحاد للتنمية وحقوق الإنسان ومركز المليون لحقوق الإنسان، http://www.anhri.net/egypt/ucdhr/2009/pr0629.shtml(تاريخ آخر اطلاع 2020/07/16)